

قواعد الاحكام

[354] ولو قال: اشترى من (1) مالك كر طعام لا يصح (2)، لانه لا يجوز أن يشتري الانسان بماله ما يملكه غيره. ولو قال: اشترى لي في ذمتك واقض الثمن عني من مالك صح. ولو قال: اشترى لي من الدين الذي لي عليك صح، ويبرأ بالتسليم الى البائع. الثاني: أن يكون قابلاً للنيابة: كانواع البيع، والحوالة، والضمان (3)، والشركة، والقراض، والجعالة، والمساقاة، والنكاح، والطلاق، والخلع، والصلح، والرهن، وقبض الثمن، والوكالة، والعارية، والاخذ بالشفعة، والابراء، والوديعة، وقسم (4) الصدقات، واستيفاء القصاص، والحدود مطلقاً في حضور المستحق وغيبته، وقبض الديات، والجهاد على وجه، وإثبات حدود الآدميين لا حدوده تعالى، وعقد السبق والرمي، والكتابة، والعنق، والتدبير، والدعوى، وإثبات الحجة، والحقوق، والخصومة وان لم يرض الخصم، وسائر العقود، والفسوخ. والضابط: كل ما لا غرض للشارع فيه في التخصيص بالمباشرة من فاعل معين. أما ما لا تدخله النيابة فلا يصح التوكيل فيه، وهو: كل ما تعلق غرض الشارع بإيقاعه من المكلف به مباشرة: كالطهارة مع القدرة وان جازت النيابة في تغسيل الاعضاء مع العجز، والصلاة الواجبة ما دام حياً، وكذا

(1) " من " ليست في (أ). (2) في (ش، ص): " _____

يصح ". (3) " والضمان " ليست في (ب). (4) في (ب): " وقسمة ". _____